أ.د. طوبى كرماني
عضو الهيئة العلمية لجامعة طهران

دراسات ومقالات

المرأة والسياسة

قال رسول الله(ص): «ما اكرمَ النساء إلاّ كريمٌ وما اهانهُن الاّ لئيمٌ».

إنّ موضوع مشاركة المرأة في المسائل السياسية قد شغل جزءاً مهماً من الكلام على حقوقها، وذلك لأنّ المرأة قد سلبت حقوقها السياسية مثلما سلبت حقوقها الأخرى، على الرغم من وجود الحركات السياسية النسوية التي تدل على وجود الشعور السياسي لديهن. إنّ مجرد ذكر حقوقها المساوية لحقوق الرجل في قوانين الدول المختلفة لم يكن يغني من الحق شيئاً، لذا اخذنا نرى تداول الحديث حول ضرورة المشاركة الفعالة والواقعية للمرأة، والطرق الكفيلة بجعلها تتمتع فعلاً بتلك الحقوق.

تعريف المشاركة السياسية

ان حضور افراد المجتمع واشتراكهم في الساحة السياسية لتعيين مصيرهم يسمّى بالمشاركة السياسية، وهي سلوك يترك أثره ويستهدف التأثير في القرارات الحكومية، ومن حيث الأساس يمكننا أن نقول إن مشاركة المرأة السياسية بصورة عامة، تابعة للنظام العام لمشاركة المجتمع في السياسة وهي تتأثر بمجموعة عوامل خاصة الثقافية والاجتماعية

والاقتصادية والسياسية، كما أن النظام العام للمشاركة السياسية، تابعٌ لمجموعة بين المقاييس على المستويات المختلفة، بحيث تترك ، أثرها على حدوث المشاركة وماهيتها، وتوسعها، وكيفيتها ونتائجها.

منذ بداية القرن الثامن عشر حصل تقدّم ملحوظ في افكار عصر النهضة أدى الى ظهور أفكار جديدة ومبتكرة في الفلسفة والتأريخ والحكومة والحقوق الطبيعية، ولكن كثيراً من المفكرين في ذلك الوقت، الذي سُمّي بالعصر الثقافي، ومنهم: مونتسكيو وروس وبلاكيستون أبدوا نظرات جديدة حول موضوع الحكومة والسياسة وارادة الشعوب والقانون، فأكدوا ضرورة المساهمة بشكل أكبر في الانتخابات العامة ومجلس النواب. وفي بداية القرن التاسع عشر وبعد جهود وتظاهرات وإضرابات عن العمل، استطاعت المرأة ان تحصل على حق المشاركة في اعطاء الرأي في الانتخابات، وفي الوقت نفسه كان الاعتقاد سائداً بأن لا تناسب بين المرأة والسياسة وأن السياسة للرجل. وفي النهاية، في سنة ١٩٨٧ وصل عدد الدول التي منحت المرأة حق المشاركة في الانتخابات الى ١١٥ دولة، ولكن عدد الدول التي منحت المرأة حق العضوية في مجلس النواب، والمساهمة في ادارة شؤون الحكم لازال معدوداً. على أيّ حال، إذا افترضنا إننا متفقون مع أرسطو في قوله: «إنّ الانسان حيوان سياسي» فإننا سنلاحظ أن المرأة الشرقية المتأخرة كالمرأة الغربية المتحضرة، تطالب بالقضاء على القيم القديمة وبتحقيق الحرية والمساواة للمرأة، وكلتاهما تنظران الى التأريخ كأنه مذكر، وتعترضان على النظام الاجتماعي التقليدي الذي يعطي الشرعية للذكور فقط. هذه المرأة تنتهز الفرص للحصول على حقوقها المساوية لحقوق الرجل، والمشاركة في ادارة شؤون الدولة بصورة عامة وتطالب بإعادة النظر في دور المرأة التقليدي في كيان العائلة. ولكن في هذا الاعتراض على النظام تبدو هنالك ثلاثة خطوط فكرية رئيسة:

اولاً: التمحور حول الانسان.

ثانياً: الثقافة التقليدية.

ثالثاً: الثقافة الايمانية.

يعتقد (ويل ديورانت) أن سبب تحرّر المرأة هو حدوث الثورة الصناعية وظهور الآلة، لا سبب المرأة نفسها. ويقول: «إنّ الرأسمالية صنعت من المرأة سلعة للهّو، وانها لأنوثتها بامكانها أن تمنع العامل والموظف والمثقف في ساعات فراغهم من أن يفكروا بأمور مخالفة للنظام الرأسمالي الطبقي. وهم من جانب آخر استغلوا المرأة للاعلام الدعائي من أجل ترغيب الناس لشراء المنتوجات الصناعية بالنظر الى قدرتها على جذب الزبائن بالاغراء والتصنع. ولهذا عند ما نلقي نظرة على الاحصاءات الموجودة، نرى بكل عجب أنه على الرغم من الحضور الجسماني الواسع للمرأة في المجتمع، فإن حضورها الفكري والحقيقي ضعيف، مع الأسف جداً وخاصة في الحكومة والمناصب السياسية العليا.

واذا ما تصفحنا تأريخ حقوق المرأة، وخاصة الحقوق السياسية، نلاحظ ما يلي:

اولاً: عصر الوحشية والبربرية يوم كانت المرأة لا تعد انساناً.

ثانياً: عصر المدنية القديمة في مصر واليونان وايران وكلدة وآشور والهند والصين.

ثالثاً: عصر ظهور الاسلام ودوره في إعطاء الحقوق الحقة للمرأة والرجل، فقد كان له الأثر في سائر الأنظمة الحقوقية في العالم إذ اعطي لأوّل مرة للمرأة حقوقها السياسية والمالية في نطاق واسع، ولكن من المسلم به إن مشاركة المرأة في المواضيع السياسية، له ارتباط مباشر بالمستوى الثقافي والسياسي للمجتمع. غابريل آلموند يتناول هذا الموضوع بالبحث فيقول: إن هناك عوامل لها أثرها الكبير في الثقافات السياسية:

١. الثقافة المحدودة.

٢- ثقافة التبعية.

٣- الثقافة المختلطة.

وفي الثقافة المختلطة يتجه الناس الى المشاركة في الانتخابات والأحزاب

السياسية بشكل إيجابي. تحصل المشاركة بصور مختلفة كالآتي:

اولاً: المشاركة الفعالة في الامور السياسية للمجتمع، حتى على صعيد اتخاذ القرار.

ثانياً: المشاركة في البرامج التنفيذية.

ثالثاً: المشاركة الفكرية والإجتماعية.

رابعاً: المشاركة في التركيب الإقتصادي.

اما الموانع التي تقف امام مساهمة المرأة سياسياً فهي:

اولاً: دور المرأة في التوليد.

ثانياً: مسؤوليتها في تربية الجيل والمسؤوليات المترتبة على ذلك.

ثالثاً: عدم حماية الزوج.

رابعاً: تحكم الرجل في العائلة.

خامساً: عدم تساوي مجالات اشتغال المرأة.

سادساً: تحفظ النساء من اظهار عقائدهن.

سابعاً: المطامع الرأسمالية.

ثامناً: اختلاف الفرص الموجودة في القانون تجاه المرأة.

تاسعاً: وجود النظام الطبقي.

عاشراً: الإعتقاد الخاطئ حول حضور المرأة سياسياً في المجتمع، والحالة النفسية المترتبة على ذلك.

العوامل المؤثرة في فعالية المرأة:

اولاً: دور قادة المجتمع في الحصول على حماية الناس.

ثانياً: ـور وسائل الإعلام (الصحف والاذاعة والتلفزيون).

ثالثاً: دور الحكومة.

رابعاً: دور القوانين والقرارات الحكومية. ونوع التفكير الحاكم عليها.

خامساً: وجهة نظر واضعي القوانين ونفسيتهم.

أمّا النتائج الجميلة الحاصلة من المشاركة السياسية للنساء، فهي:

السياسية وتربية الجيل الذي سيحمل المسؤولية السياسية والإجتماعية في المستقبل.

ثانياً: مساهمة المرأة في السياسة ستكون مقدمة إلى تنمية روح العزم واتخاذ القرارات وتقوية روح الوحدة في أبناء المجتمع.

ثالثاً: مساهمة المرأة سياسياً ستعطي النظام الحاكم شرعيته السياسية كاملة، إذ بخلاف ذلك سيجعل شرعية النظام ناقصة.

رابعاً: مساهمة النساء سياسياً يعني الإستثمار الكامل لجميع افراد المجتمع.

خامساً: مساهمة النساء سياسياً سيؤدي الى النمو السياسي في المجتمع.

إنّ الملاحظات الميدانية تدل على أن مساهمة المرأة، في الأمور السياسية تعتبر قضية هامشية، وتؤكد أن دورها غير ايجابي، وعلى الرغم من اشتغالهن الواسع ، فلا زلن يعملن في المستويات الدنيا. وفي بعض الدول العربية، لازلن ممنوعات من المساهمة في مجلس النواب وإعطاء الرأي. وفي بعض المجتمعات تطلق على المرأة كلمات جميلة وبراقة من أجل استغلالها لأغراض الرجل الخاصة، وفي الحقيقة ليس الايمان بدور المرأة السياسي.

يقول (ويل ديورانت): «إنّ المرأة قبل كل شيء تفكر ببيتها وعائلتها وإذا كنا نرى أحياناً في أيام شبابها تميل إلى بعض العبارات السياسية المغرية، فهذا الميل والتوجه مؤقت ويذوب بمجرد حصولها على الزوج المطلوب». نرى نظير هذا الضرب من التفكير في كتاب «عائشة والسياسة» لسعيد الأفغاني إذ يقول بصراحة: «إن ادارة الأمور والسياسة تتطلب تعمقاً في الفكر، واستحكاماً في المنطق والمحاسبة الدقيقة وصبراً وتحملاً والوقوف أمام العواطف، وكل هذه الصفات لا نجدها في المرأة! النساء خلقن للبيت وتربية الاطفال فقط ودخولهن في ساحة السياسة يعني خروجهن من الفطرة الإلهية وتنتهي إلى فساد المجتمع وتحطيمه» بانه في كلامه هذا، يستند إلى حديث نبوي لا يعلم مدى صحته، استخرجه من «مسند أبي داود الطيالي (صفحه ١١٨)» القائل فيها: «لن يفلِح قوم اسندوا امرهم إلى إمراة». ويناقض هذا الكاتب نفسه عندما يؤكد ضرورة حضور المرأة في ساحة الحرب، مما يثير التساؤل: ألا يُعتبر

الجهاد والدفاع والكفاح ضد العدو من أسمى إنواع المساهمة السياسية للمرأة؟ ألا يُعتبر هذا الامر في تلك الظروف القاسية للمرأة يوم كانت تدفن وهي حيّة؛ ان الإسلام أراد أن يجعلها تساهم في جميع الأمور السياسية، واهمها الحرب؟ ألم يكن استشهاد أول شهيدة في الاسلام «سمية» حركة سياسية؟ ألم تكن بيعة النساء للنبي(ص) في «رضوان» و«ليلة العقبة» حركة سياسية؟ ألا تعتبر هجرة النساء من أهم المسائل السياسية؟ ألم تلقِ فاطمة الزهراء (ع) كلمة سياسية غراء في مسجد النبي(ص) في المدينة دفاعاً عن حقوقها؟ وخطبة زينب(ع) في الكوفة والشام، ألم تكن حركة سياسية ؟ ألم تكن صلاة خديجة(ع) مع النبي وعلي عليهما السلام في صدر الاسلام حركة سياسية؟

إنّ قيادة المجتمع الإسلامي، في الفكر الإسلامي، يستلزم درجة الفقاهة والإجتهاد. أفلا يحق للنساء أن يصلن إلى هذه الدرجة من الاجتهاد والفقه في الشارع المقدس، فيسمح لهن بأن يساهمن في المسائل القيادية والسياسية على أعلى صعيد ممكن؟ وهذه زينب(ع) في يوم عاشوراء بعد استشهاد اخيها الحسين(ع) تصبح القائدة الوحيدة ومرجعاً للإفتاء، فكيف يجوز لنا ان نقول إنه ليس للمرأة في الإسلام حق في المساهمة السياسية؟!

وفي الختام لنا اقتراحات:

اولا: بما أن للمرأة دوراً مهما في معرفة الظروف السياسية للمجتمع فيجب ان نبذل الجهود لإزالة هذا النقص من المجتمع.

ثانياً: لنجعل للمرأة حضوراً فعالاً في المجالات السياسية.

ثالثاً: علينا ان نعلنها ثورة ثقافية من أجل إخراج المرأة من حالة التحجّر السائدة.

رابعاً: لنسعَ من أجل رفع التمايز السائد في حقوق المرأة ووضع قوانين تناسب شأنها.